الأرشيف الحديث في البيئة الرقمية (*)

أ.د. محمد سالم غثيان الطراونة
أستاذ – قسم التاريخ-
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية –
جامعة السلطان قابوس

د. مبارك حشاني
دكتوراة – معهد علم المكتبات والتوثيق –
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة ٢

د. بدر بن هلال العلوي
أستاذ مساعد –قسم التاريخ–
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية –
جامعة السلطان قابوس

د. محمد فايز علي الفايز
أستاذ مساعد – قسم التاريخ –
كلية العلوم الاجتماعية – جامعة مؤتة

الملخص:

ركزت هذه الورقة البحثية على موضوع الأرشيف الحديث في ظلّ العالَم الرقمي، وعرضت لتأثير الأدوات والتقنيات الرقمية في الوثيقة الأرشيفية عامة، وفيَ علم الأرشيف بوجه خاص، وما تلا ذلك من طروحات تروم المحافظة على المبادئ والأُسس التقليدية التي يقوم عليها هذا العلم، وتنادي – في الوقت نفسه– بضرورة الانفتاح على مختلف التطوُّرات التي يشهدها المحيط الخارجي، بما في ذلك ترسيخ العلاقة التي تحكم علم الأرشيف بمختلف العلوم الأُخرى، والوقوف على أثر هذه العلاقة فيما يخدم هذا العلم حاضرا ومستقبلا.

اكتسبت الدراسة أهمية خاصة من طرحها هذا الموضوع الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعصر الرقمنة، وما أحدثه من تداعيات وتغيُّرات طالت مختلف الحقول والمجالات والعلوم؛ إذ شهد علم الأرشيف ثورة تقنية هائلة في مجال البيانات والمعلوماتِ من حيث آليَّة التعامل معها، ومعالِجتها، واستخدامِها، وحفظها، وهو ما أثّر تأثيرا مباشرا في الوثيقة الأرشيفية والمناحي المتعلّقة بها. ونظرا إلى الأهمية التي تحظى بها هذه الوثيقة؛ فلا بدَّ من استجلاء تداعياتِ المحيطَ الرقمي عليها، والعمل على إدارتها وفق مبادئ علمية حدَّدها علم الأرشيف، اعتِمادا على المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ يمكن به وصف البيئة الرقمية وتحليل تأثيرها في كل من الوثائق الأرشيفية وعلم الأرشيف، إضافة إلى المهام التي يضطلع بها موظف الأرشيف أو اختصاصي المعلومات، ومكانته، وطرائق تعامله مع الوثيقة الأرشيفية في سياق التقدُّم الهائل الذي أحدثته البيئة الرقمية في جميع مجالات الحياة.

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٥) ابريل(علوم) ٢٠٢٥م.**

انتهت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها تأثير البيئة الرقمية في علم الأرشيف إيجابا وسلبا؛ إذ أمكن بالأدوات والتقنيات التي وفرتها هذه البيئة تحسين إدارة الوثائق، وتسهيل عملية استخدامها والتعامل معها. غير أنَّ ذلك اصطدم بعدد من التحدّيات والمعوقات التي أخذت تهدّد مبادئ علم الأرشيف التقليدية، لا سيَّما مبدأ احترام الرصَيد، والإقليمية، وتوارث الدول؛ ما يحتّم إعادة النظر في هذه المبادئ نفسها، والبحث في السُّبل التي تمكّنها من مسايرة التحوُّلات الرقمية المتسارعة.

الكلمات المفتاحية: الوثيقة الأرشيفية؛ الأرشيف، علم الأرشيف، موظف الأرشيف، البيئة الرقمية

Modern Archiving in the Digital Environment

Abstract

This research paper focuses on the topic of the modern archive in the digital world. It examines the impact of digital tools and technologies on archival documents in general, and on archival science in particular. It also discusses the ensuing propositions aimed at preserving the traditional principles and foundations that underpin this science, while simultaneously advocating for the necessity of embracing the various developments in the external environment. This includes solidifying the relationship that governs archival science with different other sciences and examining the effect of this relationship in serving this science both in the present and future.

The study gains special importance from addressing this topic, which is closely linked to the era of digitization and the consequent repercussions and changes that have affected various fields and sciences. Archival science has witnessed an enormous technological revolution in the realm of data and information in terms of how they are dealt with, processed, used, and stored. This has had a direct impact on the archival document and related aspects. Given the importance of this document, it is essential to elucidate the implications of the digital environment on it and to manage it according to scientific principles set by archival science, relying on

the descriptive-analytical method. This method allows for describing the digital environment and analyzing its impact on both archival documents and archival science, in addition to the tasks undertaken by the archivist or information specialist, their status, and the ways they deal with archival documents in the context of the significant advancements brought by the digital environment in all aspects of life.

The study concluded with a number of results, the most prominent of which is the positive and negative impact of the digital environment on archival science. The tools and technologies provided by this environment have enabled improved document management and facilitated their use and handling. However, this has encountered several challenges and obstacles that have started to threaten the traditional principles of archival science, particularly the principle of respecting the fonds, territoriality, and state succession. This necessitates reconsidering these principles themselves and exploring ways to enable them to keep pace with rapid digital transformations.

Keywords: Archival document; Archive; Archival science; Archivist; Digital environment.

مُقدّمة:

لا يخفى على ذي لُبٍّ أنّنا نعيش في عصر يشهد تحوُّلًا رقميًّا لافتًا، بحيث تتسارع فيه وتيرة الابتكارات التكنولوجية على مختلف المستويات؛ ما يفرض تحدّيات جديدة على القطاعات التقليدية التي كانت تعتمد على الأنظمة القديمَة، وهي أنظمة أصبحت ضربا من الماضي. ويبرز من بين هذه القطاعات علم الأرشيف بوصفه أحد الحقول المهمَّة التي تأثّرت كثيرا بهذا التحوُّل الرقمي (منال مصطفى ، ٢٠٢٤)؛ إذ يعدُّ الأرشيف واحدا من الأعمدة الأساسية التي تدعم استمرارية المؤسسات،

وتُوثّق تاريخها وأعمالها. ومن ثَمَّ، فإنَّ تطوُّر التقنيات الرقمية الهائل، واعتَماد جميع العلوم عليها، أوجب على علم الأرشيف مواكبة هذه التحوُّلات لضمان الحفاظ على الوثائق الأرشيفية وتنظيمها على نحوٍ فعال وآمن.

سارعت العديد من المؤسسات إلى تبنّي أنظمة الإدارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات في تسيير أعمالها، ولم تكن المؤسسات التي تعنى بعلم الأرشيف بمنأى عن ذلك؛ إذ كان لزاما عليها البحث عن أدوات وأساليب جديدة تُوائم البيئة الرقمية الحديثة، وتتَّسق معها من حيث آليَّة العمل. غير أنَّ هذه البيئة فرضت تحدّيات كبيرة على المبادئ التقليدية التي يقوم عليها علم الأرشيف، مثل: مبدَأ احترام الرصيد، ومبدأ الإقليمية، ومبدأ توارث الدول (دينا محمود ، ٢٠٢٢)، وهي مبادئ سعت إلى الحفاظ على أصالة الوثائق وسلامتها على مرِ السنين. صحيح أنَّ الاستخدام المتزايد لتقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة فتح الباب واسعا أمام القائمين على علم الأرشيف لتوظيف هذه التقنيات في تطوير أنظمة الأرشيف، لكنَّ ذلك أثار تساؤلات في أوساطهم عن كيفية الحفاظ على المبادئ الأساسية لهذا العلم في ظلِ التحوُّلات الرقمية المتسارِعة.

تهدف الدراسة إلى استكشاف التأثيرات التي أحدثها المحيط الرقمي في علم الأرشيف، وكيف تعامل خبراء الأرشيف مع هذا الواقع الجديد. كذلك سعت هذه الدراسة إلى تعرُّف مزايا التقنيات الرقمية وما تحمله في ثناياها من تحدّيات ومعوِّقات لها تعلّق بهذا العلم، محاولةً الإجابة عن

العديد من الأسئلة المهمَّة التي تُركّز على كيفية إدارة الوثائق الأرشيفية ضمن السياق الرقمي، وكيف يمكن لموظفي الأرشيف إيجاد نوع من التوازن يضمن المحافظة على مبادئ الأرشيف التقليدية من جهة، ويستوعب التحوُّلات التكنولوجية الحديثة من جهة أُخرى. ثمَّ ستحاول الدراسة استكناه الدور المتجدّد لموظف الأرشيف في ظل البيئة الرقمية، وما يتطلّبه ذلك من تطوير لمهاراته وطرائق عمله؛ سعيا لمواكبة كل جديد في هذا العالم الرقمي.

تتيح الدراسة فهم العلاقة بين التحوُّلات الرقمية وعلم الأرشيف؛ إذ تُقدّم رؤية واضحة عن كيفية الحفاظ على ديمومة هذا العلم مستقبلاً، وعن سبل تطويره وتحديثه على نحوٍ يجعله قادرا على مواجهة التحدّيات المتزايدة التي يفرضها المحيط الرقمي.

1- إشكالية الدراسة:

إنَّ المطّلع على علم الأرشيف يُدرك جيّدًا الأهمية الكبيرة التي يحظى بها هذا العلم، وأنَّه لا يزال يمثّل ركيزة أساسية للعديد من البحوث والدراسات؛ نظرا إلى ارتباطه الوثيق بمختلف العلوم. لم يكن علم الأرشيف بمنأى عن التقنيات الرقمية الحديثة التي أثّرت تأثيرا واضحا في جميع القطاعات والمجالات. ومن ثَمَّ، فإنَّ الحديث عن هذا العلم في المحيط الرقمي، الذي يعجُّ بمختلف تقنيات الذكاء الاصطناعي، يستدعي التطرُّق إلى الجوانب التي تشملها الإشكالية الرئيسة في دراستنا، ممثّلةً في تأثير البيئة الرقمية في علم الأرشيف وإدارة الوثائق الأرشيفية، وهو ما يحتّم دراسة الإرهاصات الأولى لبداية علم الأرشيف من جهة، وتقصي بوادر

التسيير الرقمي للأرشيف من جهة أُخرى؛ لفهم كيفية تأثير هذه العلاقة في إدارة الوثائق. كذلك يجب البحث في الإشكالية المتعلّقة بكيفية الموازنة بين المبادئ التقليدية لعلم الأرشيف والتكيُّف مع التحوُّلات الرقمية السريعة (ناهد محمد، ٢٠٢٣)؛ فقد واجه علمِ الأرشيف تحدّيات جمَّة في سعيه للحفاظ على مبادئه الأساسية في خِضمِ التقدُّم التكنولوجي الهائل، وظهرت تساؤلات عديدة عن الأساليب المثلى لإدارة الوثائق الأرشيفية في ظلِ البيئة الرقمية، وتأثير التقنيات والأدوات الرقمية في عمل موظف الأرشيف الذي غدا مشابِها لعمل اختصاصي المعلومات وآليَّة تعامله مع الوثائق.

بناء على ذلك، فإنَّ الدراسة تبحث في الإشكالية التي يمثّلها السؤلان التاليان: كيف يمكن الحفاظ على مبادئ علم الأرشيف في ظلِ التحوُّلات الرقمية السريعة؟ وما الدور الذي ينبغي لموظف الأرشيف أن يؤدّيه في هذه الأثناء؟

تنبثق من هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تتطلّب بحثًا مستفيضًا، وتُمثّل الإجابة عنها خطوة أساسية لفهم المشكلة الرئيسة فهما شاملًا. وفيما يلَي أبرز هذه التساؤلات:

١- كيف كانت الإرهاصات الأولى لعلم الأرشيف؟

٢- ما الدور الذي اضطلع به الأرشيف الرقمي؟ وما دواعي هذا التحوُّل؟

٣- كيف أثّرت البيئة الرقمية في منظومة إدارة الوثائق؟

٤- ما الدور المتجدِّد لموظف الأرشيف في ظلِ التحوُّلات الرقمية؟

٥- ما المهارات التي يتعيَّن على موظف الأرشيف اكتسابها للتكيُّف مع مخرجات المحيط الرقمي؟

٢- أهمية الدراسة:

تُعدُّ دراسة أثر التحوُّلات الرقمية في علم الأرشيف وإدارة الوثائق الأرشيفية أمرا مهمًّا لفهم كيفية تفاعل هذا العلم مع التقدُّم التكنولوجي، وهو ما يتطلَّب تحليلًا دقيقًا للعلاقة بين الأساليب التقليدية للأرشفة والتقنيات الرقمية الحديثة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة (مقدمي و بن عمر، ٢٠١٩). إنَّ البحث في هذا المجال يسهم في تطوير أساليب جديدة لتحسين عملية حفظ الوثائق وتنظيمها؛ ما يعزِّز كفاءة البحث، ويسهل الوصول إلى المعلومات، ويمكّن موظفي الأرشيف من التعامل مع التغيُّرات السريعة التي أحدثتها التكنولوجيا، ويكفل الحفاظ على مبادئ الأرشيف الأساسية، مثل: الأصالة، والتكامل، والسلامة. ولا شكَّ في أنَّ هذه الدراسة ومثيلاتها تدعم استمرارية علم الأرشيف، وتعمل على تطويره في سياق البيئة الرقمية المتسارعة.

٣- أهداف الدراسة:

جاءت دراسة هذا الموضوع لتحقيق أهداف محورية معيَّنة في إطار البحث حول الثالوث الأساسي المتمثّل في علم الأرشيف، والأرشيف، وموظف الأرشيف، وذلك في غمرة التحوُّلات الرقمية. وفيما يلي أبرز هذه الأهداف:

أ- فهم مراحل تطوُّر علم الأرشيف عن طريق تحليل الإرهاصات الأولى لهذا العلم، وبيان كيفية تطوُّره تاريخيًّا، والبحث في آليَّة حفظ مبادئ علم الأرشيف الأساسية في إطار التغيُّرات التكنولوجية السريعة.

ب- توضيح بوادر ظهور الأرشيف الرقمي، وفهم دواعي التحوُّل الرقمي، وكيف أثَّر في طرائق حفظ الوثائق وتنظيمها.

ج- تقييم تأثير البيئة الرقمية في منظومة إدارة الوثائق، بما في ذلك التحدّيات العديدة والمزايا الجديدة التي تمخَّضت عن التقدُّم التكنولوجي الهائل.

د- تحديد الدور الجديد لموظف الأرشيف في ظلّ التحوُّلات الرقمية.

هـ- تقديم حلول للتوفيق بين المبادئ التقليدية والتحوُّلات الرقمية.

٤- منهج الدراسة:

يعدُّ اختيار المنهج أحد أهمِ العناصر التي تُسهِم في إنجاز البحوث العلمية، وهو يمثّل الطريقة التي ينتهجها الباحث في دراسته للمشكلة الرئيسة المطروحة.

إنَّ البحث في موضوع علم الأرشيف وما يتعلّق به في ظلّ التحوُّلات الرقمية وتداعياتها المختلفة يتطلّب فهم العلاقة بين هذا العلم وتلك التحوُّلات، وهي علاقة تربط بين عناصره الرئيسة التي تشمل المنظومة الأرشيفية، إضافةً إلى بعد الدراسة التاريخي، وتطوُّر علوم الأرشيف، ودور هذا البعد في التحوُّل نحو الأرشيف الرقمي، وأثره في

مبادئ الأرشيف الأساسية. وفي هذا الإطار، اعتمد الباحث على المنهج الوثائقي، وذلك بجمع المادة العلمية التي تعنى ببيان مكانة الأرشيف في ظل التطوُّر التكنولوجي، إضافةً إلى اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في وصف البيئة الرقمية وتحليل تأثيرها في كل من الوثائق الأرشيفية، وعلم الأرشيف، ومهام موظف الأرشيف، فضلاً عن البحث في تطوُّر علم الأرشيف، وبيان علاقته السابقة بالعلوم الأُخرى؛ ذلك أنَّ التطوُّر التقني الذي يشهده العالَم اليوم يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالبدايات الأولى لعلم الأرشيف.

٥- مصطلحات الدراسة:

الأرشيف: "الأرشيف مجموعة من الوثائق التي تُجمَع وتُحفَظ وتُنظَّم بشكل منهجي، والتي تُعتبَر ذات قيمة دائمة. هذه الوثائق يمكن أنْ تكون ورقية أو رقمية، وقد تشمل سجلّات إدارية، وثائق تاريخية، ومجموعات خاصة، وهي محفوظة لأغراض قانونية، تاريخية، أو بحثية" (Society of American Archivists، ٢٠٢١).

علم الأرشيف: "يقصد منه العلم الذي يهتمُّ بدراسة وإدارة الوثائق والسجلّات التي تُحفَظ لأغراض دائمة. يتضمَّن هذا العلم تقييم الوثائق، تنظيمها، حفظها، وتيسير الوصول إليها. ويعنى علم الأرشيف بالمبادئ والممارسات التي تضمن حفظ الأصالة والتكامل للوثائق التي تحمل قيمة تاريخية أو قانونية، ويشمل التعامل مع الوثائق الورقية والإلكترونية" (Canadian Archives Association، ٢٠٠٧).

موظف الأرشيف: "الأرشيفي هو الشخص الذي يتولّى مسؤوليات تتعلّق بجمع، تنظيم، حفظ، وإدارة الوثائق والأرشيف. يشمل عمل الأرشيفي تقييم الوثائق لتحديد قيمتها، تطبيق مبادئ الأرشيف، وتوفير الوصول إلى الوثائق المحفوظة، وذلك لضمان الحفاظ على جودة وسلامة الوثائق الأرشيفية وتيسير استخدامها للأغراض القانونية، التاريخية، والإدارية" (Bourdon, 2005).

البيئة الرقمية: هي الإطار الذي يستخدم فيه الأفراد مختلف التقنيات الإلكترونية والرقمية، مثل: الإنترنت، والمنصّات الاجتماعية، والأجهزة الذكية. تتيح هذه البيئة التفاعل مَع المحتوى، وتبادل المعلومات، وتنفيذ الأنشطة عبر الوسائط الرقمية المختلفة.

المحور الأوَّل: علم الأرشيف: التوازن بين المبادئ التقليدية ومتطلّبات العصر الرقمي

أفضت التطوُّرات المتسارِعة في وسائل التكنولوجيا الرقمية إلى ظهور العديد من التحدّيات والمعوِقات في مختلف المناحي (النواحي) والتطبيقات والمجالات. ومن ثَمَّ، فقد واجه علم الأرشيف تحدّيًا كبيرا تمثّل في وجوب تحقيق التوازن بينِ المبادئ التقليدية والتقنيات الحَديثة. فبينما تُوفّر الأساليب التقليدية أساسا قويًّا في توثيق المعلومات وحفظها، فإنَّ الابتكارات الرقمية تقدّم فرصا جديدة لتحسين إدارة البيانات وزيادة كفاءتها (ANDREW ، وآخَرون، ٢٠٠٥). وهذا التوازن يتطلّب دمج الأساليب القديمة في الأدوات الرقمية الحديثة؛ لضمان حماية المعلومات، وتحسين عملية الوصول إليها، وهذا ما يُحتّم استخدام استراتيجيات مرنة تُوائم

المتغيرات الرقمية من دون التفريط في الأُسس الراسخة لعلم الأرشيف.

1- أهمية المبادئ في علم الأرشيف: أبعادها العلمية والعملية

ينظَر إلى المبادئ الرئيسة في إدارة الأرشيف بوصفها وسائل مهمَّة لازمة للحفاظ على سلامة الوثائق وتكاملها على مرِ العصور. ويمكن إجمال أبرز هذه المبادئ فيما يلي:

أ- مبدأ احترام الرصيد الذي يضمن حفظ الوثائق على حالها منذ لحظة إنشائها؛ ما يحافظ على دقتها التاريخية (دلهوم، ٢٠٠٦).

ب- مبدأ توارث الدول الذي يؤكّد أنَّ الوثائق الرسمية تظلُّ ملْكًا للشعب، وتستمرُّ في تيسير سَبل الخدمة العامة، بصرف النظر عن التغيُّرات السياسية (Mehenni, 2024).

ت- مبدأ الإقليمية الذي يعنى بتنظيم الوثائق ضمن نطاق جغرافي محدَّد، ويعمل على إبقاء الأرشيف ضمن النطاق الجغرافي الذي أُنتج فيه؛ ما يسهِّل إدارة هذه الوثائق التي تخضع في معالجتها وتنظيمها وإتاحتها للنصوص القانونية والتنظيمية التي تُحدِّدها الدولة (Mehenni, 2024).

ومن ثَمَّ، فإنَّ هذه المبادئ تُسهِم في ضمان ديمومة الأرشيف وفعاليته على المدى الطويل.

ظهرت مبادئ الأرشيف نتيجةً للعديد من المقتضيات التاريخية والتنظيمية، وهي لا تزال تُمثّل المنطلَق الأساس للعديد من الأدوار التي تُقدّمها مؤسسات الأرشيف اليوم. ولا شكَّ في أنَّ هذه المبادئ ستظلُّ مشتركة بين جميع الدول في مختلف أنحاء العالم (المجلس الدولي

للأرشيف، ٢٠١٤)؛ ذلك أنَّها تعدُّ قاعدة محورية تميز علم الأرشيف الذي يهتمُّ بدراسة الوثائق الأرشيفية، بدءا بعملية التقييم، وانتهاء بعمليتي الحفظ والتنظيم.

دعت عوامل عدَّة إلى التزام العمل بمبادئ علم الأرشيف، وهو ما جعل هذا العلم يمتاز عن غيره من العلوم؛ نظرا إلى الخصوصية التي يتفرَّد بها، بالرغم من التوجُّهات العلمية التي استدعت ربطه بمختلف العلوم المشابهة (علم التاريخ، علم الآثار، علم المكتبات...)؛ ما جعل كثيرا من المتخصصين يطلقون على علم الأرشيف اسم علوم الأرشيف (مهني، ٢٠٢٤)، في إشارة إلى مختلف العلوم التي ارتبطت به. وهذا ما نجده ممثلا في المقاربة التاريخية (لا التاريخ)؛ أي إنَّ علم الأرشيف لا يزال في خدمة كثير من العلوم، مثل: علم التاريخ، وعلم الآثار، وعلم الطب، وعلم الفلسفة، وعلم الهندسة؛ فجميع هذه العلوم تعتمد على الوثيقة الأرشيفية في الوصول إلى هدف معيَّن. على سبيل المثال، يستخدم الطبيب الأرشيف لأغراض علمية وعملية، مثل دراسة أحد الأمراض خلال مدَّة محدَّدة، وتقصي أسباب انتشار هذا المرض. وهذا لا يعني أنَّ الطبيب قد استخدم الأرشيف لدراسة التاريخ، وإنَّما يراد به الاعتماد على المقاربة التاريخية؛ فالأرشيف ليس حكرا على المؤرخين دون غيرهم. وهذا ما يميز علوم الأرشيف عن العلوم الأُخرى في مختلف التخصُّصات.

مبادئ الأرشيف:

يشتمل علم الأرشيف على ثلاثة مبادئ رئيسة، أجمعت عليها جميع مدارس الأرشيف، بدءا بالمدرسة الكلاسيكية في فرنسا، وانتهاء بالمدرسة الكندية. وفي ما يلي عرض لهذه المبادئ، وبيان لأهميتها

بالنسبة إلى علم الأرشيف (شعبان، ٢٠١٨، صفحة ١٣):

1. مبدأ احترام الرصيد:

يعدُّ هذا المبدأ واحداً من المبادئ الأساسية في علم الأرشيف، وهو يُؤكّد أهمية الحفاظ على الأرشيف والوثائق منذ إنشائها، من دون إدخال أيِ تغييرات أو تعديلات عليها بعد انتقالها إلى الأرشيف؛ ما يضمن تكامل المعلومات، ويعزّز دقة الأرشيف.

يقوم هذا المبدأ على ضرورة إبقاء الوثائق محفوظة وفق النظام الأصلي الذي نُظّمت به؛ أيِ الحفاظ على ترتيب الوثائق وتصنيفها على النحو الذي كانتَ عليه عند إعدادها، وتجنُّب إدخال أيِ تعديلات على محتواها وطريقة تنظيمها بعد إدخالها في الأرشيف.

تتمثّل أهمية هذا المبدأ في أنَّه يحفظ للوثائق جودتها التاريخية والإدارية؛ ما يتيح للمؤرخين والباحثين الوصول إلى معلومات دقيقة وموثوقة، ويحافظ على أصالة الوثائق، ويمنع التلاعب بها أو تغييرها بصورة غير قانونية؛ ما يعزّز شفافيتها، ويبقي على موثوقية المعلومات أبد الدهر، فضلاً عن تسهيل عملية الوصول إلى الوثائق وفهمها؛ إذ تكون منظّمة بحسب النظام الأصلي الذي اعتمدته المؤسسة، والذي صُنّفت على أساسه الوثائق؛ ما يسهم في تحليل المعلومات تحليلاً دقيقاً وفعّالاً.

٢. مبدأ الإقليمية:

يشير هذا المبدأ في علم الأرشيف إلى القاعدة التي تنصُّ على أنَّ

الوثائق يجب أن تحفظ وتصنَّف بناء على الجهة أو الإقليم الذي تنحدر منه أو تتعلّق به؛ أي يجب تنظيم الوثائق على نحوٍ يعكس العلاقة الجغرافية أو العلاقة الإدارية بالوثائق.

بحسب الأساس الذي يقوم عليه هذا المبدأ الدولي، فإنَّ الوثائق تُرتَّب وتُصنَّف وفقًا للجهة التي أصدرتها؛ ما يعني أنَّ الوثائق التي محلُّها الإدارة المحلّية لا تُنقَل إلى أيِ إدارة مركزية. والشيء نفسه ينطبق على النطاق الجغرافي؛ فالوثائق التي توجد في مناطق جغرافية محدَّدة تحفظ في مراكز أرشيف تابعة لهذه المناطق، ولا تُنقَل إلى مراكز أرشيف أُخرى خارجها. على سبيل المثال، الوثائق المنتجة في ولاية معيَّنة داخل الجزائر تحفظ في مركز أرشيف الولاية (إقليم الولاية)، ولا يدفع بها إلى مركز الأرشيف الوطني.

تتمثّل أهمية هذا المبدأ في تسهيل عملية الوصول إلى المعلومات بعيد تنظيم الوثائق وفق الإقليم الذي نشأت منه، وهو ما يسهل على الباحثين استرجاع المعلومات ذات الصلة بسرعة وفعالية، ويوفّر سياقا إضافيًّا يساعد على فهم المعلومات وتحليلها، ويحسن من طرائق تنظيم الوثائق وحمايتها من التداخل والتشابك؛ ما يحدُّ من التكرار وفقدان المعلومات، في ظل تخصيص مراكز أرشيف مختلفة على المستوى المحلّي، ومستوى الولاية، ومستوى الإقليم. كذلك يعزّز مبدأ الإقليمية من حماية الخصوصية والسرية بتسهيل التحكّم في الوصول إلى الوثائق تبعا لنطاقها الجغرافي؛ ما يوفّر الحماية اللازمة للمعلومات الحساسة، ويعزّز عمليات البحث التاريخي بالحفاظ على الوثائق المرتبطة بكل إقليم

(Australian Society of Archivists, 2015).

٣. مبدأ توارث الدول:

يُقصد بذلك حفظ الأرشيف في الدولة التي جُمع فيها، والاستمرار في ذلك، حتى في حال تغيُّر السيادة، أو نشوء دولة جديدة. وهذا يشمل الحفاظ على تاريخ الدولة السابقة وثقافتها، وإتاحة الوصول الدائم إلى المعلومات التي قد تكون ضرورية للبحث والتحليل. إذن، هو مفهوم قانوني وسياسي يشير إلى الاستمرارية في تحمُّل المسؤوليات وحفظ الحقوق بين الدول عند زوالها، أو تغيُّر أشكالها، أو تنازلها عن السيادة (وافي، ٢٠١٩، صفحة ٢١٩).

تتمثّل أهمية هذا المبدأ في حفظ التراث التاريخي عن طريق استمرار الاعتناء بالوثائق الثقافية والتاريخية التي كانت في عهدة إدارة الدولة السابقة؛ ما يحافظ على التراث والموروث التاريخي للأُمَّة الجديدة، ويسهل عملية الوصول إلى هذه الوثائق لدعم البحوث والدراسات، ويحفظ الحقوق القانونية المتعلّقة بالوثائق، مثل الملْكية الفكرية. كذلك يمكن بهذا المبدأ تنظيم عملية انتقَال الأرشيف بين الدول على نحو سلس؛ ما ينزع فتيل النزاعات، ويرسّخ الالتزام بالمعايير الدولية، ومن ثَمَّ يعزّز أُطر التعاون الدولي، ويؤكّد أهمية الأرشيف بوصفه جزءا أصيلا من التراث الثقافي العالمي.

٤- علم الأرشيف: هل ارتبط ظهور هذا العلم بالمبادئ الأساسية خاصته؟

إنَّ البحث في هذا المحور يُحتّم علينا مراجعة العديد من الوثائق

والمصادر التي تناولت علم الأرشيف، أو أشارت إلى بوادر ظهور هذا العلم، ومدى ارتباطه بالحقبة التي ظهرت فيها مجموعة المبادئ الأساسية الخاصة به. من الثابت أنَّ العلم يرتبط غالبا بالنظريات والمبادئ التي تُشكّل ملامحه ومظاهره، وتُضفي عليه طابعاً مفاهيميًّا وآخر تقنيًّا. ومن الراجَح أنَّ علم الأرشيف لا يزال يرتبط ارتباطًا وثيقا بمبدأ احترام الرصيد، ومبدأ الإقليمية، ومبدأ توارث الدول، وهي مبادئ أساسية في مجال إدارة الأرشيف كما أشرنا إلى ذلك آنفا.

فقد ارتبط مبدأ احترام الرصيد بعلم الأرشيف من منطلق الحفاظ على الوثائق في سياقها الأصيل ونظامها الإداري الأوَّل، وهذا ما أتاح فهم الوثائق وسياقها التاريخي والإداري فهما دقيقا، ومنع عمليات العبث بها، أو تزويرها، أو تعديلها بطرائق غير مشروعة قد تُؤثّر سلبا في دقتها أو صحَّتها؛ ما يحافظ على نزاهة المعلومات (وافي، ٢٠١٩، صَفحة ٢٢٠).

ومن ثَمَّ، فإنَّ هذا المبدأ يدعم عِلم الأرشيف، ويُوطّد أركانه على نحوٍ يحفظ أصالة الوثائق، ويزيد من فعاليتها؛ ما يسهِم فيَ الحفاظ على المعلومات التاريخية والثقافية، ويحول دون تعرُّضها للتلاعب والفقد والتغيير.

أما مبدأ الإقليمية فهو قديم جدًّا؛ إذ ظهر في القرن الرابع عشر الميلادي، وتحديدا عام ١٣٥٢م، حين عمل ابن ملك فرنسا (Comte) de savoi على تبادل الأرشيف بعيد تبادل المقاطعات؛ ما حافظ على الوثائق، وساعد على تنظيمها وتسييرها وفق القوانين والسياسات المحلّية

الخاصة بكل مقاطعة، ومن ثَمَّ أسهم في الحفاظ على السياق الخاص بالوثائق، وسهَّل عملية الوصول إليها بحسب المعايير الإقليمية. وبالمثل، فقد عزَّز هذا المبدأ خصائص علم الأرشيف من حيث حفظ الهويَّة الثقافية والتاريخية لكل منطقة، وذلك بالحفاظ على الوثائق التي تمثِّل تاريخها وإدارتها الخاصة، بصرف النظر عن مسألة الامتثال للقوانين واللوائح المحلّية المتعلّقة بحفظ الوثائق وإدارتها (بودويرة ، ٢٠١٧، صفحة ١٧١).

في مقابل ذلك، أبدى العديد من المتخصّصين رأيًا مغايرًا، مفاده أنَّ علم الأرشيف لم يرتبط ظهوره بظهور تلك المبادئ، مستدلّين على ذلك بأنَّ أهمَّ المبادئ (مبدأ احترام الرصيد) يعود إلى عام ١٨٤١م، في ما يعدُّ تاريخًا حديثًا – نوعا ما– مقارنةً بعلم الأرشيف المتجذّر والضارب في القدم؛ إذ طالما ارتبط ظهوره – بوصفه مادة علمية– بالحضارات القديمة التي شهدت عليها الألواح الطينية وأوراق البردي ومختلف الوسائط التي استعملت في العصور التليدة لرصد أنشطة الإنسان وتوثيقها (Paul و Margaret، ٢٠١٩).

تأسيسًا على ذلك، هل يمكن الجزم بأنَّ علم الأرشيف ارتبط حقًّا بالحضارات القديمة، فتأكّد أنَّه علمٌ قديم تعود بداياته إلى عصور ما قبل الميلاد؟

لا شكَّ في أنَّ الجزم بهذه المسألة يتطلّب مزيدًا من البحث الدقيق في الوثائق؛ ذلك أنَّ علم الأرشيف – بحسب (Michel Duchein)– من العلوم المستحدثة؛ أي من العلوم التي تشهد تجديدًا مستمرًّا، وهو أيضا

علم لم يكن مستقلًا بذاته في العديد من حقب التاريخ، وربَّما يعزى إلى المدرسة الوضعانيَة الألمانية الفضل في الفصل بين علم الأرشيف وعلم التاريخ. وهذا كلُّه يوحي بالمسار التاريخي الغامض لعلم الأرشيف (الهلالي، ٢٠٢٠، صفحة ٢٥٩).

يعرَّف علم الأرشيف – في أبسط معانيه– بأنَّه علم يدْرس المبادئ والطرائق المتَبعة في جمع الوثائق الأرشيفية ومعالجتها وحفظها وتبليغها (بحوصي، ٢٠١٦). لقد سبق القول بأنَّ الحضارات القديمة اهتمَّت بمسألة جمع الوسائط التي اعتمدتها في الكتابة والتسجيل، مثل النقوش، وعملت على حفظها. ولكن، ألا يحقُّ لنا أن نسأل عن طرائق الحفظ التي استخدمها السلاطين من قبل في حفظ وثائق البردي؟ ثمَّ: كيف يمكن للعديد من الأشكال التي خلَّفتها الحضارات القديمة أن تصل إلينا على حالها الذي ظهرت فيه أوَّل مرَّة؟ إنَّ الإجابة عن هذين السؤالين وأمثالهما تُؤكّد وجود علم الأرشيف التطبيقي منذ القدم، بالرغم من اعتماد طرائق غيرَ مقنَّنة وغير مفهومة آنذاك؛ نظرا إلَى ارتباط هذه المسألة بحاجة الإنسان، وتفكيره في حفظ نشاطه في أبسط معانيه.

غير أنَّ الممارسة الفعلية لا تُعبِّر تعبيرا صحيحا عن بداية هذا العلم وانطلاقته الأولى، بالرغم من وجود بعض النصوص التنظيمية التي سبقت ظهور مبادئ علم الأرشيف، والتي أكّدت حقًّا وجود علم يعتمد عليه في تنظيم الأرشيف وتسييره ومعالجته وتبليغه.

يعزو العديد من المتخصّصين ظهور علم الأرشيف إلى الكتابات الأولى التي سجلّت انطلاقة علم الأرشيف، ووثّقت ميلاده في القرن السادس عشر الميلادي، وكان ذلك على يد يعقوب فون رامنجن (Jacop

von Rammingen (1510–1582)، الذي يعدُّ أوَّل من وضع نظرية للنشاط الأرشيفي؛ إذ كتب وهو في سنّ الثلاثين مخطوطة تعدُّ أوَّل دليل أرشيفي معروف، يمكن أن نستشفَّ منه تعريفًا لماهيَّة المحفوظات الأميرية (مخطوطة الأمراء)، وأساليبها التنظيمية، وقضايا الحفاظ على مواثيق الرسائل، وغير ذلك من وثائق الحكم الرشيد، علما بأنَّ هذا الدليل لم ينشر إلّا عام ١٥٧١م (Mehenni, 2024) .

ومهما يكن من أمر، فإنَّ الغموض لا يزال يكتنف تاريخ هذا العلم؛ فبينما أفاد بعض المتخصصين بأنَّ بدايات علم الأرشيف تعود إلى عام ١٥٧١م، أكد آخرون أنَّ نشوء هذا العلم مرتبط بالمدرسة الإيطالية، التي شهد العالم ميلادها عام ١٦٣٢م على يد الإيطالي بونيفاسيو.

2- علم الأرشيف في ظلِ التحوُّلات الرقمية: تعزيز للمبادئ أم تهديد لها؟

نعيش اليوم في عصر رقمي يحفل بالعديد من التقنيات والأدوات التكنولوجية، وتتسارع فيه وتيرة التقدُّم في وسائل التكنولوجيا الحديثة على نحوٍ غير مسبوق. وفي خضمِ هذا العالم المتلاطم الأمواج، يواجه علم الأرشيف تحدّيات عدَّة أحدثتها التحوُّلات الجذرية التي أثّرت تأثيرا مباشرا في أُسسه ومَبادئه التقليدية. صحيح أنَّ علم الأرشيف استفاد كثيرا من التقنيات الرقمية الجديدة، ووظّفها في تحسين طرائق تخزين المعلومات وإدارتها واستخدامها وحمايتها وتوزيعها، لكنَّ الواقع يحتّم علينا إعادة النظر في كيفية تأثير هذه التقنيات على المبادئ الأساسية التي تحكم هذا العلم، والبحث في سبل التغلّب على التحدّيات المتعلّقة بالأمان والحفاظ على

موثوقية المعلومات، وهو ما يثير العديد من التساؤلات عن إذا ما كانت هذه التغيُّرات والتحوُّلات الرقمية تعدُّ تعزيزا للمبادئ أو تهديدا لها.

سنبحث في هذه العجالة كيف أنَّ التحوُّلات الرقمية أحدثت تغييرا جذريًّا في ممارسات الأرشفة، وأنَّها أثرت في القيم والمبادئ الأساسية لعلم الأرشيف، وهي قيم ومبادئ شكلت الدعامة الصُّلْبة التي تُثبت علم الأرشيف، وتعزز مكانته وأهميته؛ لما تتضمَّنه هذه المبادئ من مزايا عدَّة، مثل: الأمان، والاستمرارية، وسهولة الوصول. بعد ذلك سنبحث في آليَّة التكيُّف مع هذه التحوُّلات، وسبل المحافظة على مبادئ الأرشيف الرقمي وأهدافه الأصيلة المتمثّلة في حفظ المعلومات وتنظيمها ومنع اختراقها على المدى الطويل.

إنَّ الحديث عن البيئة الرقمية، وما أفضت إليه من تحوُّلات جذرية في مجال الأرشيف، يؤشّر إلى إحدى أهمِ الإشكاليات التي يطرحها موظف الأرشيف اليوم، وتتمثّل في المكانة التي ستتبوَّأها مبادئ علم الأرشيف في ظلِ تقنيات التكنولوجيا الحديثة؛ فهل ستكون البيئة الرقمية عنصرا معزِزا لقيمة هذه المبادئ وأهميتها أو سيكون تأثيرها سلبيًّا فيما ينذر بالقضاء عليها والاتجاه نحو العشوائية في العمل والتسيير للوثائق الأَرشيفية؟ (Bruno، ٢٠٢٢).

والحقيقة أنَّ الإشكالية الكبرى التي يثيرها المتخصّصون هي التخوُّف من الابتعاد عن مبادئ الأرشيف الرئيسة، وفي مقدّمتها مبدأ احترام الرصيد؛ فظهور الأدوات والوسائل الرقمية دفع المتخصصين إلى طرح جملة من الأسئلة، أبرزها: كيف يتمُّ التعامل مع مبادئ الأَرشيف في

البيئة الرقمية؟ وهل سيظلُّ تطبيقها مرتكزاً على الهيئات المنتجة أم يتعيَّن إيجاد قوانين جديدة؟ (سلال، ٢٠٢١). على سبيل المثال، جاء في المادة السادسة من القانون الذي يحمل الرقم (٨٨-٠٩)، ويتعلّق بالأرشيف الوطني الجزائري، أنَّ الأرشيف غير قابل للحجز، أو التصرُّف فيه، أو تملُّكه بالتقادم؛ لذا يجب وضع قوانين ناظمة تضبط هذه المبادئ في مواجهة التحوُّلات الرقمية المتسارعة.

في هذا السياق، لا بدَّ من الإشارة إلى الحقيقة التي يؤكّدها كثير من المتخصصين، إلى جانب الدراسات التي تناولت موضوع الأرشيف، والتي تجعل الأرشيف في مصاف النص القانوني؛ أي إنَّ الأرشيف جزء من القانون، والعكس صحيح. وهذا يعني أنَّ البعد القانوني سيظلُّ ملازماً - إلى حدّ بعيد- للوثائق الأرشيفية، وأنَّه لا يمكن التعامل مع الأرشيف إلّا في حال وجود نص قانوني يوضح المعالم الأساسية لتنظيمه وسيره، ويحدّدها. ولا شكَّ في أنَّ المطّلع على علم الأرشيف يعي جيداً البعد الذي يمثّله هذا الأخير في التأسيس للنصوص القانونية.

خلاصة القول هي أنَّ البيئة الرقمية أثّرت تأثيراً كبيراً في جميع القطاعات والتخصُّصات والمجالات، وأنَّ هذا التأثير طال علم الأرشيف في مختلف جوانبه، لكنَّ ذلك اقترن بهاجس تقويض المبادئ الأساسية لهذا العلم، والتي تعدُّ ركيزة مهمَّة لا يمكن الاستغناء عنها أو تجاهلها في الممارسات الأرشيفية جميعها، لا سيَّما أنَّ أيَّ تغيير في هذه المبادئ قد يقوّض دعائم علم الأرشيف، ويضعه في مهب الريح؛ ما يحتّم البحث عن النصوص القانونية والتنظيمية التي تعزّز ديمومة العملية التقنية (التقنية)

للأرشيف في ظلِ محيطه الرقمي؛ إما بتحديث هذه النصوص، وإما بسنِ نصوص قانونية تتَسق مع التغيُّرات المتسارِعة في عالَم التكنولوجيا الرقمية.

المحور الثاني: الأرشيف في ظلِ المحيط الرقمي

في عصرنا الحديث، أصبح الأرشيف جزءا لا يتجزَّأ من العالَم الرقمي الذي يحيط بنا من كل جانب، وأخذنا نشهد تقدُّما سريعا في مجال التكنولوجيا، وتحوُّلات كبيرة في كيفية جمعِ المعلوماتِ وتخزينها واسترجاعها، ليبرز سؤال محوري مفاده: ما السُّبل التي يمكن لأنظمة الأرشيف التقليدية اتّخاذها للتكيُّف مع المحيط الرقمي الجديد؟

في هذا المحور، تُركّز الدراسة على بيان تأثير التحوُّل الرقمي في أنظمة الأرشيف، وتعرض لَلمزايا والتحدّيات التي أوجدها هذا التحوُّل، إضافةً إلى تقصي البدايات الأولى لنشوءَ الأرشيف الرقمي وما اكتنفه من بوادِر وحيثيات وملابسات. كذلك تتناول الدراسة أبرز النصوص التشريعية المحلّيةِ (الجزائرية) التي تطرَّقت إلى موضوع الأرشيف الرقمي، وبيَّنت كيف يمكن حفظ المحتوى الرقمي على نحوِ يضمن استمرارية الوصول إليه وسلاَمته على المدى الطويل.

1- الإرهاصات الأولى لظهور بوادر التسيير الرقمي للأرشيف:

يشير الأرشيف الرقمي – بوصفه مفهوما وتطبيقًا– إلى التقدُّم التكنولوجي في مجال تخزين المعلومات وإدارتها، والتحوُّل من الأرشيف

التقليدي الورقي إلى أنظمة رقمية مبتكرة، تتضمَّن تحويل الوثائق إلى صيغ رقمية يمكن تخزينها ومعالجتها باستخدام تقنيات حديثة؛ إذ تتيح التكنولوجيا الرقمية، مثل قواعد البيانات الإلكترونية وأنظمة إدارة الوثائق، تنظيم البيانات بصورة أكثر فعالية؛ ما يسهل عملية استرجاعها والوصول إليها عند الحاجة.

إنَّ اعتماد العديد من المتخصّصين للأرشيف الرقمي يؤكّد حضور التحوُّلات الرقمية وتأثيرها الواضح في هذا المجال. ولكن، ماذا بخصوص التسيير الرقمي للأرشيف؟ كيف كانت بداياته؟ ومن أين انطلقت فكرته؟ إنَّ هذا الجانب يركّز على أبرز المراحل المهمَّة التي شهدت بداية التسيير الرقمي للأرشيف وتطوُّره بحسب أهم مدارس الأرشيف حول العالم (Jones, 2020).

تُمثّل فكرة إدارة الوثائق (Records Management) واحدة من بين أهم المحطّات الأولى التي تدلُّ حقًّا على وجود فكرة تسيير رقمي للأرشيف، الذي تطوَّر بظهور هذه الفكرة في إطار تنظيمي واضح. لقد انطلقت هذه الفكرة تحديدا من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ثمَّ أخذت تتوسَّع وتمتدُّ لتشمل العديد من الدول التي اهتمَّت بموضوع الأرشيف الرقمي؛ ذلك أنَّها تحمل في ثنايا أهدافها أساليب التسيير العقلاني، التي تستخدم ضمن منظومة تتصل اتصالاً مباشرا بالإدارة الحديثة، وما يخلّفه ذلك من تغيُّرات جذرية في الأساليب والطرائق الخاصة بعملية التسيير.

أما في أستراليا فقد ظهر مفهوم (Records Continuum)؛ وهو

إطار نظري لإدارة السجلّات والوثائق، يشير إلى طريقة التعامل مع السجلّات منذ لحظة إنشائها حتى انتهاء الوقت المخصَّص لبقائها أو استخدامها. ومن ثَمَّ، فإنَّ هذا المفهوم يدلُّ دلالة واضحة على الاستمرارية في استخدام السجلات على مدار السنين، وينظر بعين الاهتمام إلى جميع المراحل التي تمرُّ بها السجلّات، بدءا بعملية إنشائها، ومرورا بإدارتها واستخدامها، وانتهاء بحفظها أو التخلُّص منها بصورة منهجية.

طُرِح هذا المفهوم أوَّل مرَّة في منتصف عقد الثمانينيات من القرن العشرين الميلادي، وقد أسهم إسهاما كبيرا في تحسين إدارة السجلّات وتحديثها. عملت الباحثة والخبيرة في علم المعلومات أليسون نيكولاس (Allison Nicholas) على تطوير هذا المفهوم، الذي جاء نتيجة لتطوُّر مفاهيم أُخرى، مثل: العمليات الوثائقية، وإدارة السجلّات (Nicholas & Bastian, 2004).

تتمثَّل الميزة الرئيسة لمفهوم (Records Continuum) في نظرته المتفرِدة إلى السجلّات؛ إذ لا يعدُّها مجرد عناصر ثابتة تتطلب إدارة منفصلة في كل مرحلة، وإنَّما ينظر إليها بوصفها جزءا من نظام مستمر يتطلَّب تخطيطًا وتنسيقًا دقيقين على مدار دورة حياتها الكاملة. ومن ثَمَّ، فإنَّ هذا المفهوم يعزِز من أهمية النظر إلى السجلات بوصفها جزءا من عمليات أكبر وأنظمة متكاملة، بدلًا من عدِها عناصر معزولة عن بعضها.

2- خصائص الأرشيف الجديدة في إطار المحيط الرقمي:

إنَّ موضوع الأرشيف الرقمي يتقاطع بصورة أساسية مع القضايا المتعلّقة بصلاحية الوثائق الإلكترونية، وقدرتها على تقديم أدلة قانونية

موثوقة. وما إن بدأ التحوُّل إلى البيئة الرقمية، حتى ظهرت تحدّيات ومعوقات عديدة أثارت جدلاً كبيرا بين المتخصصين والمستفيدين حول مدى قبول الوثائق الرقمية بوصفها مستندات قانونية فعالة، وهذا ما أفضى إلى طرح تساؤلاتٍ عدَّة عن مصداقية الوثائق الإلكترونية، وإمكانية استخدامها أدلةً معترفًا بها في مختلف المحافل.

في هذا السياق، سارعت العديد من الأنظمة القانونية إلى تبنّي نصوص تشريعية لتعزيز مكانة الوثائق الرقمية. فمثلاً، جاء قانون الأونيسترال للتجارة الإلكترونية ليعترف بالوثائق الرقمية، ويضع إطارا قانونيًّا للتعامل معها (لجنة الأمم المتحدة، ١٩٩٦). كذلك نظّم القانون المدني الجزائري لسنة ٢٠٠٥م آليَّة التعامل مع الوثائق الإلكترونية، وعزَّز من قبولها قانونيًّا. وبذلك أكّدت النصوص القانونية أهمية الوثائق الرقمية بوصفها جزءا لا يتجزَّأ من النظام القانوني والأرشيفي.

إلى جانب التشريعات المحلّية والدولية، أدَّت المعايير الدولية دورا مهمًّا في ترسيخ مكانة الوثائق الرقمية، مثل معيار (ISO 15489) الذي يتعلّق بإدارة الوثائق، ويعدُّ أحد أهم المعايير التي تُحدّد الخصائص الأساسية الواجب توافرها في الوثائق الأرشيفية ضمن البيئة الرقمية. وقد ركز هذا المعيار على المبادئ الأربعة الرئيسة التالية، التي تُمثّل في أساسها الخصائص الجديدة للوثيقة الأرشيفية في ظل المحيط الرقمي (International Organization for Standardization، ٢٠١٦):

أ- النزاهة:

تهدف الأرشفة بصفة عامة إلى توفير الحماية اللازمة للبيانات

منذ لحظة دخولها في النظام، وذلك بالحفاظ على خصيصة الإثبات للمعلومة الرقمية؛ ما يقلّل من حجم المخاطر القانونية، ومن ثَمَّ يحافظ على سلامتها، ويؤكّد عدم تعرُّضها للتعديل أو الإتلاف.

بوجه عام، يرتبط هذا المبدأ بالإطار التشريعي المعمول به في مجال الوثائق الإلكترونية، ويعتمد فيه على خصيصة التوقيع الإلكتروني.

ب- الاستدامة:

مكّنت التقنيات الجديدة المتطورة الشركات من تجاوز قيود الورق بإزالة الطابع المادي لتدفق المستندات؛ ما أدّى إلى ظهور تحدٍّ جديد تمثّل في القدرة على الاحتفاظ بالبيانات مدَّة طويلة من الزمن.

ج- سهولة الوصول:

يستند هذا المبدأ إلى ركيزتين أساسيتين؛ أُولاهما: الوصول إلى المعلومات بسهولة وسرعة فائقة، والحفاظ على سريّتها الكاملة باستخدام برمجيات وأنظمة متطورة. وثانيتهما: تحديد مدَّة زمنية مقبولة للوصول إلى المستند المؤرشف، بناء على تقدير المؤسسة المعنيَّة، واعتماداً على التشريع الخاص بالاطّلاع على هذه المعلومات.

د- تتبُّع الأثر:

يقصد بذلك رصد أيِ إجراء يطال البيانات المحفوظة في النظام، بحيث يترك أثرا يدلُّ على ذلك؛ ما يسهل الكشف عن أيِ تغيير قد تتعرَّض له الوثيقة. تعتمد هذه العملية أساسا على بيانات البيانات التي تظلُّ موجودة في صورة خلفية تُمثّل مجموع البيانات الوصفية للمعلومة

المسجَّلة ضمن النظام.

3- موظف الأرشيف والممارسة الأرشيفية في مواجهة التحدّيات التكنولوجية:

اعتاد أمناء الأرشيف التعامل مع وسائط الأرشيف التقليدي الورقية، لكنَّ الوضع اختلف بعد ظهور الأرشيف الإلكتروني؛ ذلك أنَّ عالَم الوسائط المؤتمتة يتَّسم بعدم الاستقرار والتغيُّر المستمر في منتجات تكنولوجيا المعلومات ومواصفات أجهزة الحاسوب والبرمجيات ووسائط التخزين؛ ما حتَّم على موظف الأرشيف انتهاج طرائق جديدة في التعامل مع هذه المستجدات. ولهذا، فإنَّ اختصاصيي الأرشفة اليوم يستخدمون الأدوات والتقنيات الرقمية في إنشاء الوثائق وحفظها وتنظيمها، وتحديد ما يسمح للمستفيدين بالاطّلاع عليه منها. ولما كانت طبيعة عمل هؤلاء تتطلَّب مؤهلات علمية عالية ومجموعة واسعة من الخبرة العملية، فقد كان لزاما إلحاقهم بدورات تكوينية مناسبة؛ ما يضمن نجاح عملية الأرشفة الإلكترونية، وإدارة سجلّات الأرشيف الإلكتروني وأدوات إدارة النظام، وأرشفة الوثائق والبيانات الإلكترونية، وتصميم قواعد البيانات، وإدارة الملفات الشخصية، والرقمنة والحفظ الرقمي، ومختلف التطبيقات الحديثة في مجال الأرشيف (الصاوي، ٢٠١٨). ولأنَّ كثيرا من المعلومات أخذت تنتقل الآن إلكترونيًّا؛ فإنَّ من الواجب على أمناء المحفوظات مواكبة أحدث البحوث في هذا المجال، والعمل على إدارة الوثائق بفعالية، واستخدام شبكة الإنترنت في تبادل المعلومات مع الهيئات والمؤسسات الأرشيفية الأُخرى.

لقد ازداد حجم المسؤوليات الملْقاة على كاهل موظف الأرشيف في هذا العصر، الذي يشهد تطوُّرا سريعا في وسائل التكنولوجيا وأدواتها المتعدّدة، وهو ما حتَّم عليهم مواجهة التحدّيات التي تتعلّق بإدارة السجلّات والوثائَق، وذلك بمتابعة آخر الابتكارات َالتكنولوجية التي أحدثت تغييرا جذريًّا في طرائق إنشاء البيانات وتخزينها وإدارتها، وتوظيفها في خدمة عِمل الأرشيف. ولهذا، فإنَّ من المهمِ استعراض أبرز التحدّيات التي يواجهها موظف الأرشيف في ظلِ التحوُّلات الرقمية، مثل: الأمَن الرقمي، واستمرارية الوصول، وتخزين البيَانات، فضلاً عن بيان كيفية تأثير هذه التحدّيات في طرائق حفظ السجلّات وضمان استدامتها، وهو ما يحتّم علىَ موظف الأرشيف تطوير مهارات وتقنيات جديدة لمواكبة هذَه التحوُّلات، وتقديم حلول فعالة للمشكلات والتحدّيات القائمة.

أ- التحدّيات التكنولوجية:

لم يعَد الورق الوعاء الوحيد المستخدم في حفظ المعلومات الإدارية ونقلها؛ إذ سنَّت بعض الدول قوانين – محكومة بشروط محدَّدة- تمنح الوثائق الورقية والوثائق الإلكترونية الأهمية نفسها، ومن ثَمَّ أخذنا نشهد تزايدا ملحوظًا في استخدام مختلف الأوعية الإلكترونية في حفظ الوثائق ومعالجتها. غير أنَّ عملية الحفظ الطويل والمعالجة لجميع منتجات الأرشيف الإلكترونية المسجَّلة في مختلف الأوعية تتطلّب من موظف الأرشيف إيلاء هذا الجانب مزيدا من العناية والاهتمام (Smith، ٢٠٢٠).

ب- التحدّيات الإدارية والإجرائية:

تؤدّي الإجراءات التنفيذية دورا مهمًّا في تمكين موظف الأرشيف من القيام بواجبه على أكمل وجه؛ لذا كان لزاما تذليل جميع العراقيل الإدارية والتقنية، حفاظًا على ديمومة العمل، وتنفيذ الإجراءات القانونية المتعلّقة باحترام آجال الحفظ في العمر الأوَّل والعمر الثاني، وكذا إجراءات الدفع أو إقصاء الوثائق التي لم تعد تمثّل أيَّة أهمية، إضافةً إلى الإجراءات القانونية الخاصة بالاطّلاع الإداري، التي تسبّب في كثير من الأحيان مشكلات عدَّة لموظف لأرشيف، وتوقعه في مشاحنات مع زملائه الإداريين الذين يزعمون امتلاكهم الوثائق الخاصة بالأرشيف (International Council on Archives، ٢٠١٩).

من جانب آخر، يتعيَّن على المؤسسات العامة أنْ تعدَّ خُطَطًا واضحةً، وتجري دراسات للجدوى قبل التفكير في استخدام التكنولوجيا وتضمينها مختلف أعمالها وأنشطتها. غير أنَّ ذلك قد يصطدم بجملة من التحدّيات، أبرزها: نقص التعاون والتنسيق بين مراكز الأرشيف ومعاهد البحوث والجامعات، ونقص الخبرة المهارية والتطويرية في وضع سياسة وطنية لتنظيم عملية استخدام التكنولوجيا في المؤسسات العامة ورصدها وتقييمها، والتأخُّر في وضع إطار قانوني يسوغ استخدامها، وضعف البيئة التشريعية التي تؤطّر العمل وتتيح إعادة هيكلة المخطّط التنظيمي، وعدم مراجعة التوصيف الوظيفي بما ينسجم مع التغيُّرات الجديدة التي أحدثتها التقنيات الجديدة.

ج- التحدّيات التقنية:

يمكن إجمال أبرز التحدّيات التقنية التي تعترض عمل موظف الأرشيف فيَما يلي:

- ضعف البنية التحتية للتكنولوجيا الحديثة، وعدم جاهزية مراكز الأرشيف لتبنيها.
- اختلاف مواصفات التكنولوجيا المستخدمة، وعدم توحيدها.
- تقادم الوسائل التكنولوجية، وعدم القدرة على مسايرتها.
- محدودية انتشار الوسائل التكنولوجية، ولا سيَّما ما يتعلّق باستخدام أجهزة الحاسوب في مجالات الحياة المختلفة.

د- التحدّيات المالية:

تتمثّل أبرز التحدّيات المالية التي تُعوِّق آليَّة العمل بالأرشيف فيما يلي:

- اعتماد ميزانية ثابتة لمراكز الأرشيف، وتحديد سبل إنفاقها قبل تسلُّمها.
- انخفاض حجم النفقات المالية المخصَّصة للتطبيقات التكنولوجية داخل مراكز الأرشيف.
- نقص برامج التدريب والتحفيز الخاصة بالموارد البشرية داخل مراكز الأرشيف بسبب محدودية الميزانية.
- عدم قدرة مراكز الأرشيف على مسايرة أحدث البرمجيات المتطورة التي تزيد من خصوصية أرصدة الأرشيف وخصوصية هذه المراكز.
- عدم قدرة مراكز الأرشيف ماليًّا على جلب الموارد البشرية الأجنبية

لتطبيق البرامج التكنولوجية المتطورة فيها وتدريب الموارد البشرية الوطنية عليها.

هـ- التحدّيات القانونية والتشريعية:

إنَّ التأخُّر في إصدار القوانين الناظمة لآليَّة العمل في البيئة الرقمية يحول دون أداء موظف الأرشيف المهام المنوطة به. ولهذا، فقد اهتمَّ المشرِع الجزائري - مثلاً- في معظم مراسيمه بإنشاء مراكز للأرشيف، وعمل على استحداث هيئة للأرشيف، وحدَّد اختصاصها ومجال عملها، إضافة إلى إنشاء مجلس استشاري يعنى بشؤون الأرشيف. غير أنَّ هذه المراسيم لم تتطرَّق إلى مسألة تقنين الوظائف الخاصة بالأرشيف، مثل الاطّلاع والإقصاء؛ ما أثّر سلبا في عملية تنظيم الوثائق وإدارتها، ومن ثَمَّ وجَد موظف الأرشيف نفسه في فراغ تنظيمي حال دون تمكّنه من تحقيق السَّير الحسن للأرشيف (Khan, 2021) .

من أبرز التحدّيات القانونية والتشريعية في هذا المجال: التشكيك في صحَّة الوثائق وسلامتها وموثوقيتها، وحقوق الملْكية الفكرية والمادية، وحماية البيانات الشخصية. ولهذا يجب تنظيم الآليَّة الخاصة بحماية البيانات الشخصية؛ إذ تُعدُّ هذه المسألة معضلة كبيرة تُعوق عمل الأرشفة الإلكترونية قانونيًّا، وتحول دون حصول الجهَة المسؤولة عن إدارة الوثائق داخل المؤسسة على اعترافٍ قانوني بها؛ ما يُحتّم على السلطات الوطنية سنَّ القوانين الناظمة التي تحكم العمل في مجال الأرشيف.

خاتمة:

عُنيت هذه الورقة البحثية بدراسة مسألة التوازن بين مبادئ الأرشيف التقليدية والبيئة الرقمية التي أثّرت في علم الأرشيف، وأسهمت في تطوُّره ضمن سياق التحوُّلات التكنولوجية المتسارِعة. وقد تبيَّن من تحليل مبادئ الأرشيف الأساسية (احترام الرصيد، الإقليمية، مبدأ توارث الدول) أنَّ هذه المبادئ تعدُّ ركيزة أساسية لضمان النزاهة والشفافية في أنظمة الأرشيف؛ ما يعزِّز من قيمة الوثائق التي تشتمل عليها هذه الأنظمة، ويوفِّر سُبل الحماية اللازمة للمعلومات تاريخيًّا وقانونيًّا.

بدايةً، سعت الدراسة إلى إبراز دور المبادئ التقليدية في المحافظة على دقة الوثائق وموثوقيتها؛ فمبدأ احترام الرصيد يتيح تنظيم الوثائق على النحو الذي كانت عليه عند إنشائها؛ ما يحافظ على سياقها التاريخي والإداري. أما مبدأ الإقليمية فيسهم في تحسين إدارة الوثائق وفقًا للمتغيرات الجغرافية والإدارية؛ ما يسهل عملية الوصول إليها، ويعزِّز الفهم السياقي لها. في حين يؤدي مبدأ توارث الدول دورا محوريًّا في الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي بالرغم من زوال الدول أحيانا، وانتهاء سيادتها في أحايين أُخرى.

ثمَّ بيَّنت الدراسة أنَّ التحوُّلات الرقمية تُمثّل تحدّيًا كبيرًا لمبادئ علم الأرشيف التقليدية، وبخاصة ما يتعلق بكيفية توافق هذه المبادئ مع الممارسات الرقمية الحديثة. صحيح أنَّ العصر الرقمي يسهم كثيرا في تحسين كفاءة الوصول وإدارة البيانات، لكنَّ ذلك يتطلب إعداد استراتيجيات جديدة؛ لحماية الوثائق، وضمان استمرارية الوصول إليها. ومن ثَمَّ، فإنَّ من المهم الانتقال من الأرشيف التقليدي إلى الأرشيف الرقمي؛ شرط

إعادة النظر في كيفية تطبيق مبادئ الأرشيف الأساسية في بيئة رقمية.

وقد أكدت الدراسة أنَّ مواجهة التحدّيات التي تعترض العمل الإلكتروني تتطلّب وضع أُطر قانونية وتنظيمية جديدة تُوائم التحوُّلات الرقمية، وتفضي إلى الحفاظ على مبادئ علم الأرشيفَ الأساسية وتطويرها. ولكن، يتعيَّن على مؤسسات الأرشيف – في الوقت نفسه– استخدام تقنيات جديدة، وتحديث السياسات القائمة؛ لضمان تكامل الأرشيف التقليدي مع الأرشيف الرقمي. ولهذا ينبغي للبحوث المستقبلية أنْ تُركّز على إيجاد حلول تكنولوجية تتناغم مع مبادئ الأرشيف التقليدية، وتعزِّز ديمومة العمل في مؤسسات الأرشيف.

ختاما، فإنَّ علم الأرشيف يمرُّ اليوم بمرحلة انتقالية مهمَّة تتطلّب إيجاد نوع من التوازن الدقيق بين مبادئ الأرشيف التقليدية ومتطلّبات العصر الرقمي الذي نعايشه بكل تفاصيل حياتنا. ولا شكَّ في أنَّ تحقيق هذا التوازن محكوم بقدرة مؤسساتِ الأرشيف على التكيُّف مع التغيُّرات التكنولوجية من دون التفريط في القيم الأساسية التي تدعم نزاهة العمل في الأرشيف، وتضمن استمراريته وديمومته. كذلك يجب تعزيز أواصر الشراكة والتعاون بين المتخصصين في علم الأرشيف ومطوّري التكنولوجيا؛ لتحقيق التوازن المَنشود، وضمان مستقبل أفضل لعلم الأرشيف.

قائمة المراجع

بحوصي، ر .(30 06 ,2016) .علم الأرشيف أو الأرشفيستيك :مفهومه ونشأته وتطوره. *مجلة عصور*. كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية – جامعة وهران ١ . الجزائر.

سلال، عاشور .(16 05 ,2021) الإطار التشريعي والبيئة الرقمية). م. حشاني، (Intervieweur).

مهني ,أ .(26 05 ,2024) . علم الأرشيف والعلوم المقاربة) .م .حشاني Intervieweur).

الصاوي ,ا .ص .(08 03 ,2018) . برامج الأرشيفات الوطنية للتدريب على إدارة الوثائق الإلكترونية: الأرشيف الوطني الأمريكي أنموذجا . *Journal of Information Studies & Technology* (01).

المجلس الدولي للأرشيف .(2014). مبادئ تشريعات الأرشيف والسجلات. *الحق في المعرفة*. م. ح. والتعبير. Trad ، القاهرة.

الهلالي ,ع .(25 12 ,2020) .التاريخ والأرشفة .*مجلة قضايا تاريخية 05* (03), pp. 253-269.

بحوصي ,ر .(30 06 ,2016) .علم الأرشيف أو الأرشفيستيك :مفهومه ونشأته وتطوره .*مجلة عصور*.

بودويرة، ا .(30 04 ,2017) .التنظيم والتشريع الأرشيفي الجزائري بين حجم النص وحقيقة التحديات :قراءة في التشريع الأرشيفي. *مجلة العلوم الإنسانية* 02 (02), pp. 161-184.

دلهوم ,ا. ,2006) سبتمبر .(تسيير الأرشيف في المؤسسات والإدارات العمومية :دراسة ميدانية بولاية سوق اهراس. *رسالة ماجستير*.

قسنطينة ,معهد علم المكتبات والتوثيق، الجزائر.

دينا محمود ,ع. م. ,2022) ديسمبر .(علم الأرشيف المحوسب) الآلي (ودوره في مشاركة المعرفة: دراسة تحليلية مقارنة. *مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية* 3032-2958 .pp ,(02)*37* ,.

سلال ,ع. .(16 05 ,2021) الإطار التشريعي والبيئة الرقمية. م. حشاني(Intervieweur)

لجنة الأمم المتحدة. .(12 06 ,1996) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية.

*مدخل الى علم الأرشيف :الماهية ، المفاهيم ، المبادئ ، المعالجة ، المؤسسات الأرشيفية والأرشيف الالكتروني*2018 تبسة قسم علوم المكتبات الوثائقية والأرشيف.

مقدمي،ع. & بن عمر ,ف. ,2019) جانفي .(دور الأرشيف في الحفاظ على السيادة الوطنية في زمن الإنسانيات الرقمية :من خلال دراسة بعض أرصدة الأرشيف الرقمية المتاحة على الخط. *المجلة المغاربية للتوثيق والمعلومات* 102-68 .pp ,(28).

منال مصطفى ، س. .(02 02 ,2024) التحول الرقمي لنظام الأرشفة وأثره في سرعة إنجاز المعاملات في بلديات المملكة الأردنية. *المجلة العربية للنشر العلمي* 494-485 .pp ,(64)*07* ,.

مهني، أ. .(26 05 ,2024) علم الأرشيف والعلوم المقاربة. م. حشاني (Intervieweur)

ناهد محمد، ع. .(04 ,2023) العمليات الفنية للوثائق فى البيئة الرقمية –

الإجراءات والحلول. *المجلة المصرية لعلوم المعلومات*، *10* (01), pp. 245-276.

وافي،ع. (30 09 ,2019) الأرشيف الجزائري المتواجد في فرنسا ودوره في كتابة وإعادة صياغة تاريخ الجزائر. *بيبليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات* ., *01* (03), pp. 215-226.

Andrew , M. , Kimberly, B. , Michael , W. , Michael, M. , Niklaus , B. , Kevin , A. , et al. (2005, أفريل). مرشد: الوثائق الإلكترونية الأرشيفيين. *STUDIES- ETUDES* . (A. BADJADJA, Trad.)

Australian Society of Archivists. (2015). Archival Practice: A Guide to Records Management.

Bourdon, P. (2005). *Les Archives et leur gestion.* Paris: Presses Universitaires de France.

Bruno, R. (2022, 04 04). Les archives et la révolution numérique, entre défis et opportunités. *Les nouvelles pratiques culturelles* , pp. 42-45.

Canadian Archives Association. (2007). *Archives and Records Management: A Basic Introduction.* Retrieved from Canadian Archives Association.

International Council on Archives. (2019). *Best practices in archival management: Administrative and procedural guidelin.* International Council on Archives.

International Organization for Standardization. (2016). ISO 15489-1: Information and documentation — Records management — Part 1: Concepts and principles.

Jones, M. (2020). The evolution of digital archives: From paper to

electronic systems. *Journal of Archival Science , 18* (04), pp. 223-240.

Khan, S. (2021). Legal challenges in archival management: A review. (I. J. Studies, Éd.) *12* (02), pp. 34-50.

Mehenni, A. (2024). *Introduction aux sciences des archives.* Algerie: L'ODYSSEE.

Nicholas, A. , & Bastian, J. (2004). Records continuum theory and practice: A review. *Archival Science , 03* (04), pp. 231-247.

Paul, D. , & Margaret, P. (2019). *A History of Archival Practice* (éd. 1st Edition). Routledge.

Smith, J. (2020). Digital archiving: Challenges and strategies.

Society of American Archivists. (2021). *Glossary of Archival and Records Terminology.* Retrieved from SAA Glossary.